

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/٧٩٨

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران .

المميز : مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في الحكم الصادر
بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٨ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية ذات الرقم
(٢٠١٢/١٤٠٢) والقاضي بتعديل الوصف الجرمي المنسوب للمميز ضده من
جناية القتل بحدود المادة (٣٢٦) عقوبات إلى جنحة القتل المقترن بسورة
الغضب بحدود المادتين (٣٢٦ و ٩٨) عقوبات وإدانته بهذه الجنحة بحدود
الوصف المعدل والحكم عليه بالحبس مدة سنتين والرسوم .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى حينما اعتبرت أن شروط سورة الغضب
كظرف تخفيفي قانوني متحققة في هذه القضية علماً أن أوراق هذه الدعوى لم
تفصح عن توافر مبررات وشروط هذه الحالة الظرفية مما يستدعي نقض
الحكم المميز .

٢. الحكم المميز حري بالنقض ذلك أنه مشوب بقصور في التعليل والتسبيب وموسوم بالاختلال في تطبيق أحكام القانون ووزن البيانات كما وأنه تأسس على نتائج استخلصت بشكل غير سائغ وغير مقبول .

الطلب :

أولاً : قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المهلة القانونية .
ثانياً : وفي الموضوع نقض الحكم المميز وإجراء المقتضى القانوني .

وبتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية يطلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداولة تبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :

lawpedia.jo

التهمة التاليتين :

- جنابة القتل بحدود المادة (٣٢٦) عقوبات .
- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

الوقائع :

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة بأن المشتكى عليه يعرف المغدور من خلال وجودهما في مركز الإصلاح

والتأهيل وأنه بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٤ توجه المغدور بواسطة سيارة تاكسي إلى منزل المتهم في جبل الزهور لشراء المخدرات ونزل الدرج المؤدي إلى المنزل وبقي سائق سيارة التاكسي بانتظاره وعند باب منزل المشتكى عليه حصلت مشادة كلامية وقام المتهم بإطلاق النار باتجاه المغدور بمسدس كان بحوزته نوع سميث لون أسود رقم وتمكن من إصابته في فخذه الأيسر وعاد المغدور إلى سيارة التاكسي وقام السائق الشاهد غنايم بإسعافه إلى مستشفى الأمير حمزة وتوفي لدى وصوله للمستشفى نتيجة النزف الشديد جراء تهتك الأوعية الدموية للفخذ الأيسر وقد اعترف المتهم بارتكابه لجريمة القتل وسلم سلاح الجريمة حيث تبين مطابقة رأس الطلقة المحرز من مكان وقوع الجريمة للسلاح المسلم من قبل المتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكمها الذي توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

وتتلخص بأن المتهم من سكان منطقة جبل الزهور وهو من الأشخاص الذين يتعاطون المواد المخدرة أما المغدور من سكان منطقة أبو نصير وهو من أصحاب الأسبقيات في الشروع بالقتل والمخدرات ومن الأشخاص الذين يتعاطون المواد المخدرة والحشيش ومعتاد على حمل السلاح (مسدس) وبتاريخ ٢٠١٢/٥/١٤ ووقت الظهر اتصل المغدور بالشاهد الذي يعمل على سيارة تكسي وطلب منه الحضور من أجل إيصاله لعدة أماكن وبالفعل توجه الشاهد إلى المغدور والتقى به في منطقة دوار فراس وركب معه المغدور وكان بحوزة الأخير سلاح ناري عبارة عن مسدس يحمل الرقم (لون أسود وفضي وأداة حادة عبارة عن موسى قرن غزال وبناءً على طلب المغدور توجهوا إلى حي نزال حيث ركب معهما ثلاثة أشخاص أصدقاء للمغدور وفي الطريق قام المغدور بشراء مشروبات كحولية وتناولها في التاكسي كما أنه كان متناولاً لمادة الحشيش وبناءً على طلب المغدور توجهوا بالتاكسي إلى ضاحية الياسمين حيث يوجد منزل أنسيائه وهناك نزل المغدور وقام بإطلاق عدة أعيرة نارية على منزل أنسيائه وعاد إلى التاكسي وتوجهوا إلى

الفخذية في أسفل الفخذ الأيسر وكذلك عيار ناري أصاب الفخذ الأيمن وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي نتيجة تهتك الأوعية الدموية الفخذية اليسرى نتيجة الإصابة بمقذوف ناري نافذ وتم إلقاء القبض فيما بعد على المتهم وضبط المسدس وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق المحكمة على الوقائع الثابتة لديها قررت ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة (١١/د) من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح الناري المضبوط .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة الأولى بحق المتهم . من جناية القتل خلافاً للمادة (٣٢٦) عقوبات إلى جنحة القتل المقترن بسورة الغضب خلافاً للمادتين (٩٨ و ٣٢٦) عقوبات وإدانته بهذه الجنحة بوصفها المعدل وذلك عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية والحكم عليه عملاً بالمادتين (٩٨ و ٣٢٦) عقوبات بالحبس مدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .
- ٣- عملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات قررت المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم . وهي الحكم عليه بالحبس مدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة السلاح الناري المضبوط وتضمينه نفقات المحاكمة وحيث أمضى المتهم المدة المحكوم بها موقوفاً فقررت المحكمة اعتبارها منفذة بحقه والإفراج عنه فوراً ما لم يكن محكوماً أو موقوفاً لداع آخر .

لم ترتض النيابة العامة بهذا القرار قطعنت فيه تمييزاً للأسباب الواردة .
وعن أسباب الطعن :

وعن السبب الأول الذي ينصب على تخطئة المحكمة بتعديل وصف التهمة إلى جنحة القتل المقترن بسورة الغضب بالرغم من عدم توافر شروط سورة الغضب .

ورداً على ذلك نجد من الرجوع إلى نص المادة (٩٨) عقوبات والتي نصت على ما يلي (يستفيد من الضرر المخفف فاعل الجريمة التي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه) ويستفاد من هذا النص أن شروط استفادة الفاعل من الضرر المخفف المنصوص عليه فيها يتطلب :

- ١ . وقوع عمل غير محق من المجني عليه .
- ٢ . أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة أتاه المجني عليه .
- ٣ . أن يسبب العمل غضباً شديداً للفاعل وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول السبب .
- ٤ . أن يكون العمل غير محق أتاه المجني عليه مادياً لا قولياً . قرار تمييزي رقم (٢٠١٣/٦٥٤) ورقم (٢٠١٢/١٨٢٤) تاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ .

وفي الحالة المعروضة من الثابت من أوراق هذه الدعوى أن المغدور كان يحمل مسدساً وأداة حادة وهو والمتهم من متعاطي المخدرات والمغدور من أصحاب السوابق وقابل المتهم عند منزل الأخير وطلب منه مخدرات وأخبره المتهم بأنه لا يعمل في بيعها وأصر المغدور على طلبه وقام المغدور بشتم المتهم بألفاظ بذيئة ثم قام بإخراج مسدسه وأطلق عيارات نارية باتجاه المتهم ولكن لم تصبه بسبب هروب المتهم واختبائه وبعدها قام المتهم بإخراج مسدس وأطلق عدة أعيرة نارية باتجاه المغدور فأصابه بفخذه الأيسر والأيمن وعندها هرب المغدور وكان لا يزال يحمل مسدسه وتم إدخاله إلى الطوارئ وتبين بأنه وصل متوفياً بسبب النزف الدموي نتيجة تهتك الأوعية الدموية الفخذية اليسرى من جراء إصابته بعيار ناري فإن شروط المادة (٩٨) متوفرة بحق المتهم كما انتهى إليه القرار المطعون فيه مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني الذي ينصب على وزن البينة والنتيجة التي توصلت إليها المحكمة والقرار غير معلل .

ورداً على ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى قد اعتنقت الواقعة الجرمية المستمدة من خلال بينات قانونية لها أصلها بأوراق الدعوى ولها بمقتضى المادة (١٤٧) الصلاحية المطلقة بوزن البينة وتقدير الدليل دون معقب عليها من قبل محكمة التمييز وحيث كان استخلاصها لوقائع الدعوى استخلاصاً قانونياً سائغاً ومقبولاً حيث استظهرت كافة أركان وعناصر الجرم وطبقت القانون على الوقائع تطبيقاً سليماً وجاء قرارها خالياً من أي عيب في الإجراءات أو الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله مما يستدعي رد هذا السبب .

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٨/٢ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / أش